



الرباط، في 14 شتبر 2010

محاكاة أثر التدابير الجبائية:

- خفض مستوى الضريبة على الشركات
- تعديل معدلات الضريبة على القيمة المضافة

في إطار مساهمتها في توضيح الرؤية لاتخاذ القرار، قامت المندوبية السامية للتخطيط بتقييم الآثار الماكرو والميكرو اقتصادية لتدبيرين جبائيين: الأول يتعلق بخفض مستوى الضريبة على الشركات من 30% إلى 25% والثاني يهتم تعديل معدلات الضريبة على القيمة المضافة من خلال خفض المعدل الأعلى من 20% إلى 16% وتعويض المعدلات الأخرى (7% و 10% و 14%) بمعدل واحد فقط يقدر ب 10%.

لإجراء هذا التقييم، تم الاعتماد على نموذجين اقتصاديين أعدتهما المندوبية السامية للتخطيط. الأول، نموذج ماكرو اقتصادي قياسي يعتمد على النظرية الكينيزية ويرتكز إعداده على معطيات المحاسبة الوطنية (أساس 1998) ويترجم تطور الاقتصاد المغربي خلال الفترة 1990-2008، والثاني نموذج توازن عام حسابي للمحاكاة الجزئية يتكون إطاره المحاسبي من مصفوفة المحاسبة الاجتماعية التي تلخص الأنشطة الاقتصادية الوطنية لسنة 2007 ونتائج البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر لسنة 2007.

نتائج التقييم

بصفة عامة، سيؤدي هذان التدبيران من خلال تأثيرهما على كل من العرض والطلب إلى إنعاش النشاط الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة الأسر، لكنهما سيؤديان أيضا إلى اختلال التوازنات الماكرو اقتصادية الداخلية والخارجية.

الأثار الماكرو اقتصادية

سيؤدي هذان التدبيران الجبائيان مجتمعان معا، على المدى المتوسط (ما بين 2011 و2015)، إلى تحقيق نمو اقتصادي إضافي يقدر ب 0,36% سنة 2011 نتيجة ارتفاع كل من الاستهلاك النهائي للأسر والاستثمار ب 0,67% و 0,43% على التوالي خلال نفس السنة. وسيبلغ النمو الاقتصادي والاستثمار الإضافيين أعلى مستوى لهما، 0,88% و 2,69% على التوالي في سنة 2015.

في ما يتعلق بالتشغيل، سيبلغ عدد مناصب الشغل المحدثة جراء هذين التدبيرين 58000 منصب شغل إضافي في سنة 2015، وسيقلص عدد العاطلين ب 39597 خلال نفس السنة، أي أقل من عدد المناصب المحدثة.

وبخصوص الأسعار، سيستقر تراجعها في حدود 1,06% سنة 2015 مما يمكن من تحسن الدخل الحقيقي للأسر ب 0,67% مقارنة مع مستواه الانحناي.

كما سيؤدي هذان التدبيران إلى ارتفاع الواردات وينتج عنهما كذلك مداخيل جبائية إضافية، جراء الانتعاش الاقتصادي، لكن هذه المداخيل تبقى محدودة ولا تعوض النقص الحاصل في مستواها.

وهكذا سيتدهور كل من الميزان التجاري ورصيد الميزانية. ففي سنة 2015 سيتفاقم العجز التجاري وعجز الميزانية نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي ب 0,74% و 0,80% على التوالي.

أثر التدبيرين على مستوى المعيشة

من جهة أخرى، شملت الدراسة الجوانب الاقتصادية الجزئية، من أجل تقييم أثار هذين التدبيرين على مستوى معيشة الأسر خصوصا الفقر واللامساواة والحركية الاجتماعية.

يتضح من خلال النتائج، تحسن في مستوى معيشة السكان مع انخفاض مستوى الفقر إلى 8,5% و 8,9% تحت تأثير خفض معدل كل من الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات في الوقت الذي كان فيه مستوى الفقر هو 9% قبل المحاكاة. كما ستعرف الهشاشة انخفاضا بمعدل 14% و 3% حسب التعديلين غير أنه لن يكون لهما أثر يذكر على اللامساواة.

على العموم، سيؤدي التدبيران إلى حركية اجتماعية تصاعدية تحدث بنية جديدة لنفقات الاستهلاك. وهكذا، ستخفف حصة نفقات استهلاك الطبقة المتواضعة في مجموع نفقات الاستهلاك إلى 10,9% و 12% جراء هذين التدبيرين عوض 12,3% في الوضعية المرجعية. وستعرف الطبقة الوسطى، بدورها، تحسنا في مستوى المعيشة، حيث ستبلغ حصة نفقات استهلاكها في مجموع نفقات الاستهلاك حوالي 55% عوض 54%.

تبين الجداول المرافقة نتائج المحاكاة. ولا تكتسي الأرقام المستخلصة من هذه المحاكاة إلا طابعا إرشاديا لتوضيح الرؤية لاتخاذ القرار.

ملاحق

جدول 1

الأثر الماكرو اقتصادي لخفض مستوى الضريبة على الشركات من 30% إلى 25%

2015	2014	2013	2012	2011		
0,06	0,04	0,03	0,02	0,01	الاستهلاك	باعتبار معدل النمو
0,44	0,38	0,30	0,22	0,12	الاستثمار	
0,11	0,09	0,07	0,05	0,03	الناتج الداخلي الخام	
-0,02	-0,01	-0,01	0,00	0,00	الصادرات	
0,22	0,19	0,15	0,10	0,05	الواردات	
0,08	0,06	0,04	0,02	0,01	الأسعار	
0,06	0,05	0,03	0,02	0,01	دخل الأسر المتاح	
-4561	-3376	-2349	-1458	-654	الساكنة العاطلة عن العمل	باعتبار الفرق
6680	4940	3440	2140	950	الشغل	
-0,19	-0,20	-0,20	-0,20	-0,20	رصيد الميزانية الإجمالي	الفرق باعتبار النسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
-0,11	-0,10	-0,08	-0,05	-0,03	الميزان التجاري	

جدول 2

الأثر الماكرو اقتصادي لتعديل معدلات الضريبة على القيمة المضافة: خفض المعدل الأعلى من 20% إلى 16% وتعويض المعدلات الأخرى بمعدل واحد فقط يقدر ب 10%.

2015	2014	2013	2012	2011		
0,59	0,52	0,48	0,52	0,66	الاستهلاك	باعتبار معدل النمو
2,23	1,99	1,72	1,36	0,32	الاستثمار	
0,77	0,65	0,55	0,48	0,34	الناتج الداخلي الخام	
0,04	0,06	0,07	0,07	0,05	الصادرات	
1,21	1,11	0,99	0,87	0,57	الواردات	
-1,14	-1,20	-1,24	-1,26	-1,21	الأسعار	
0,60	0,51	0,43	0,36	0,19	دخل الأسر المتاح	
-34860	-27916	-21962	-16664	-9206	الساكنة العاطلة عن العمل	
51060	40880	32160	24410	13480	الشغل	
-0,61	-0,61	-0,60	-0,59	-0,80	رصيد الميزانية الإجمالي	الفرق باعتبار النسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
-0,63	-0,59	-0,53	-0,47	-0,31	الميزان التجاري	

جدول 3

الأثر الماكرو اقتصادي لتعديل معدلات الضريبة على القيمة المضافة وخفض مستوى الضريبة على

الشركات

2015	2014	2013	2012	2011		
0,65	0,56	0,51	0,54	0,67	الاستهلاك	باعتبار معدل النمو
2,69	2,38	2,03	1,58	0,43	الاستثمار	
0,88	0,74	0,62	0,53	0,36	الناتج الداخلي الخام	
0,03	0,04	0,06	0,06	0,04	الصادرات	
1,44	1,30	1,15	0,98	0,62	الواردات	
-1,06	-1,14	-1,20	-1,24	-1,20	الأسعار	
0,67	0,56	0,46	0,38	0,20	دخل الأسر المتاح	
-39597	-31407	-24377	-18148	-9861	الساكنة العاطلة عن العمل	باعتبار الفرق
58000	46000	35700	26580	14440	الشغل	
-0,80	-0,82	-0,81	-0,80	-1,01	رصيد الميزانية الإجمالي	الفرق باعتبار النسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
-0,74	-0,69	-0,62	-0,53	-0,34	الميزان التجاري	

جدول 4
أثر التغييرين على الفقر و الهشاشة و اللامساواة
(%)

الضريبة على الشركات	الضريبة على القيمة المضافة	قبل المحاكاة	
8,9	8,5	9,1	معدل الفقر
17,7	15,5	18,1	معدل الهشاشة
0,406	0,405	0,406	مؤشر جيني

جدول 5
تغير تعداد الطبقات الاجتماعية حسب المحاكاتين

الضريبة على الشركات	الضريبة على القيمة المضافة	
-76386	-126055	الفئة الدنيا
+75613	+81750	الفئة الوسطى
+774	+44305	الفئة الميسورة

جدول 6
أثر المحاكاتين على نفقات الاستهلاك حسب الطبقات الاجتماعية
(%)

الضريبة على الشركات	الضريبة على القيمة المضافة	قبل المحاكاة	
12,0	10,9	12,3	الفئة الدنيا
54,5	55,1	54,4	الفئة الوسطى
33,5	34,0	33,3	الفئة الميسورة